العرب
السبت 2020/09/26
السنة 43 العدد 11832

مصر توسّع المعارض الداخلية لإنعاش الاقتصاد

فورة استهلاكية بمحافظات مختلفة لعرض السلع بأسعار رخيصة

تراهن الحكومة المصرية على تحقيق فورة استهلاكية لإعادة تنشيط مفاصل الاقتصاد الذي أصابه الوهن، نتيجة تراجع معدلات الطلب على السلع بسبب جائحة كورنا. وتوسّعت الحكومة في إقامة معارض داخلية في جميع المحافظات لطرح سلع المصانع الوطنية بأسعار رخيصة، أملا في تحفيز معدلات الطلب بعد أن نال الوباء من دخول المصريين.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - زادت القاهرة من اهتمامها بإقامة المعارض الثابتة والمتنقلة، التي تستهدف الذهاب إلى المستهلكين عبر سيارات ضخمة لعرض السلع والخدمات في المناطق النائية، أملا في إعادة إنعاش الطلب على المنتجات الوطنية، حيث تئنّ من ضعف الطلب بسبب جائحة كورونا.

وتستغل الحكومة المناسبات المختلفة، مثل الأعياد وبدء العام الدراسي الجديد، لتوسيع نطاق المعارض كإحدى وسائل الجذب والترويج للصناعة الوطنية.

وبدأت في إقامة معارض "أهلا مدارس" واختارت أماكن في كل مدينة على نطاق محافظات مصر، وفق خصومات تصل إلى 50 في المئة على مستلزمات الدراسة.

وقالت أمل محمد، ربة منزل، لـ"العرب"، وكانت تتجول في أحد المعارض بمنطقة الجيزة القريبة من القاهرة، إن معارض "أهلا مدارس" تعجّ بجميع المنتجات وليست فقط مستلزمات المدارس.

وأضافت أن الخصومات مناسبة ومشجعة على الشراء لكن ضيق ميزانية الأسرة يجعل الناس يشترون بحذر ووفق نطاق المصروفات التي تقدرها لبند المصروفات.

وتتواكب هذه الخطوات مع إطلاق مبادرة "ما يغلاش (لا يغلى) عليك" والتي دشنها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، لبيع جميع منتجات المصانع المشاركة في المبادرة بخصومات تصل إلى نحو 20 في المئة على السلع، بخلاف 10 في المئة إضافية لأصحاب البطاقات التموينية.

وتوقع محمد معيط وزير المالية المصري في تصريح لـ"العرب"، أن تعزز المبادرة من تنشيط الطلب في الأسواق وتضيف قوه شرائية جديدة بنحو 7.8 مليار دولار.

ورصدت موازنة البلاد دعما لأصحاب البطاقات التموينية التي تصرف سلعا مدعمة للاستفادة من مبادرات تشجيع الاستهلاك المحلي بنحو 780 مليون دولار، من خلال تخصيص دعم نقدي على البطاقات التموينية بقيمة 12.5 دولار لكل فرد وبحد أقصى 62.5 دولار للأسرة.

وتستعين القاهرة بقوتها الاستهلاكية التي تتجاوز حاجز مئة مليون نسمة لتحريك مفاصل الاقتصاد بتحفيز الطلب على المنتجات التي يتم طرحها في المعارض الداخلية بأسعار رخيصة.

وتكشف معلومات الدخل والإنفاق، أن متوسط الإنفاق الاستهلاكي للأسرة المصرية يصل إلى نحو 3450 دولارا سنويا، فيما يصل متوسط الإنفاق على الطعام والشراب إلى نحو 37.1 في المئة من إجمالي دخل الأسر، الأمر الذي يعزز تحريك عجلة الإنتاج بشكل قوي في حال مخاطبة هذا البند الإنفاقي بشكل مباشر.

وتسهم المعارض في تسريع وتيرة سلاسل الإمداد في الأسواق ومراحل التصنيع المختلفة، ما يشجع المصانع على تشغيل خطوط الإنتاج وزيادة فرص العمل.

محمد معيط

قوة شرائية جديدة بقيمة 7.8 مليار دولار عبر السلع المحلية

أشرف حسني

المعارض تمنح التجار فرصة لتخفيض الأسعار وزيادة المبيعات

وأكد جهاز الإحصاء المصري من خلال دراسة حول "تحديات كورونا على المصريين"، ارتفاع مستوى المعاناة، وأظهرت مؤشراتها أن 62 في المئة من الأسر المصرية تأثرت بشكل مباشر بتداعيات الوباء.

ووفقا لمؤشرات الدراسة، فإن 55.7 في المئة من الأفراد أصبحوا يعملون لساعات أقل، ما أثر على مستوى دخولهم، فيما تعطل نحو 26.2 في المئة، ونحو 18.1 في المئة أصبحوا يعملون بشكل متقطع.

وانعكست هذه النتائج على مستويات الدخول، ورصد مسح أجراه الجهاز أن 73.5 في المئة من الأفراد أفادوا بأن دخولهم تراجعت في النشاط الاقتصادي.

وأوضح أشرف حسني، عضو الغرفة التجارية للقاهرة، أن المعارض الوطنية التي تقيمها الحكومة تحقق أهدافا إيجابية، لأنها توفر مجموعة من السلع التي يحتاجها المستهلك في مكان واحد، وتوفر الوقت وتكلفة الانتقال عبر المواصلات العامة.

وأضاف لـ"العرب"، أن المعارض تنعش الاقتصاد لأنها توفر مساحة للتاجر لعرض سلعه بتكلفة منخفضة، وتعفيه من أعباء الكهرباء والإيجار والإعلانات، ما يدفعه إلى توفير السلع للمستهلك بسعر منخفض، وزيادة المبيعات، وتحقيق الأرباح، لذلك يتم تقديم عروض جديدة وتخفيضات أكبر.

ورغم التخفيضات التي تقدمها المعارض الداخلية للمستهلكين على مختلف السلع، إلا أن انخفاض القدرة الشرائية، لتضخم مستويات الأسعار وارتفاع تكلفة المصروفات الداخلة في مراحل التصنيع، يزيد من تحديات منظومة التسويق ويؤثر على المبيعات.

ويتم منح نسب الخصم على السلع من خلال اتفاق ودي بين التجار أعضاء الغرف التجارية، من خلال آلية "ميثاق شرف" وتختلف تلك التخفيضات من سلعة إلى أخرى، حيث أن السلع الغذائية تبدو نسب ربحها ضعيفة، لأنها تتمتع بسرعة كبيرة في دوران رأس المال العامل طوال العام.

ويضمن ميثاق الشرف التزام جميع التجار بنسب الخصم الذي يتم إقراره وفق التوقيع على بنوده داخل اتحاد الغرف التجارية.

وأشار الخبير الاقتصادي رشاد عبده، إلى أن المعارض التي تقيمها وزارة التموين في محافظات مصر تخفف الأعباء عن المواطنين، خاصة في المواسم الحيوية مثل دخول المدارس والأعياد، حيث تستغل المحال التجارية هذه المناسبات وتقوم برفع الأسعار على المواطنين بمعدلات كبيرة تمثل عبئا على ميزانياتهم.

ولفت لـ"العرب"، إلى أن إقامة تلك المعارض يتم بالتنسيق بين وزارة التموين واتحاد الغرف التجارية، حيث يتم التفاوض مع التجار على توفير أماكن لبيع منتجاتهم في محافظات مختلفة.

ويتم تقديم خصومات للمستهلكين مقابل خصم نسبة الإعلان والدعاية والتي تصل إلى 25 في المئة، وبالتالي عرض السلع بأسعار منخفضة مقابل توفير الحكومة مساحات وأراضي مجانية لإقامة المعارض، ما يعزز معدلات الطلب ويرفع نسبة المبيعات لدى التجار، وتحريك جميع سلاسل الإمداد الخاصة بالتصنيع والتسويق.

ولا تتجاوز فوائد المعارض الداخلية تنشيط الاقتصاد فحسب، لكن آثارها تمتد لتعزيز الاهتمام بالمكونات الاجتماعية، وتدرج الحكومة هذه المبادرات ضمن برامج الحماية التي تقدمها للمواطنين.

وتحقق الحكومة من تلك المبادرات رضاء شعبيا وتنشّط حركة التصنيع والتسويق، ويندرج هذا تحت الاهتمام بالقطاع الخاص ووضعه في مقدمة أولوياتها، وتنويع أشكال الدعم ليشمل جميع الفئات دون اقتصار الدعم على حاملي بطاقات التموين فقط.

زخم جديد للأسواق

تضييق الخناق على التحويلات المشبوهة

المغرب يحفز تدفق السيولة عبر منظومة الدفع الإلكتروني

خطوة لمحاصرة التهرب الضريبي وتجنب طبع نقود جديدة

أطلق المغرب تطبيق الدفع الإلكتروني في خطوة لتحسين أداء تدفق السيولة ومحاصرة ظاهرة التداول النقدي والتهرب الضريبي وتجنب عدم اللجوء إلى طبع نقود جديد ما قد يربك التوازنات المالية.

الرباط - تعول الحكومة المغربية على تحفيز الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال للحد من التداول النقدي وترسيخ قواعد مالية مستدامة تحفظ نسق تدفق السيولة.

وفي هذا السياق أكد عبداللطيف الجواهري، محافظ بنك المغرب المركزي، أن الاعتماد على الدفع الإلكتروني يعتبر من الحلول الأساسية لمحاربة تداول النقد الذي ارتفع أكثر مع جائحة كورونا، مشيرا إلى أنه سيمكن من خفض وقت معالجة العمليات وتكلفتها، كما شدد على أنه مهم من أجل تحقيق الشمول المالي الذي يسعى إليه المغرب.

وذكر عبداللطيف الجواهري في ندوة صحافية رقمية عقدها الثلاثاء عقب اجتماع مجلس البنك، أن المغرب حاليا يملك نحو 1.5 محفظة م.واليت خاصة للدفع عبر الهاتف النقال، مضيفا أنه "على المستويين التقني والمؤسساتي كل شيء أصبح جاهزا، لكن على البرلمان أن يقر إجراءات تحفيزية لتشجيع التجار على الانخراط في هذه المنظومة، لأننا ضيعنا وقتا طويلا".

ويعمل المغرب على تشجيع استخدام الدفع الإلكتروني لتقليل التداول النقدي وتعزيز الإدماج المالي، ولتحقيق ذلك، حث بنك المغرب بالتعاون مع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات والبنوك والفاعلين الاتصالاتيين على توفير حل الأداء عبر الهاتف على الصعيد الوطني وبأقل تكلفة.

وشدد الجواهري على أنه سيحرص شخصيا على ضمان البدء بالعمل بنظام الدفع عبر الهاتف على نطاق واسع في أقرب وقت ممكن، مشددا على أنه سيطرق جميع الأبواب من أجل ذلك مقترحا اعتماد إجراءات تحفيزية على المستوى الضريبي لتشجيع الانخراط في الأداء عبر الهاتف، وإطلاق عملية تجريبية في إحدى الجهات من أجل الوقوف على نتائج العملية وفوائدها.

وأوضح يوسف العلوي، نائب رئيس الفيدرالية المغربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترحيل الخدمات، أن ما سيجنيه المغرب من الأداء بالهاتف النقال كثير جدا على المستوى التجاري والاقتصادي، مضيفا أن هذه العملية تحقق إمكانيات تقليص استعمال السيولة النقدية وتعزيز الإدماج المالي، مضيفا أنها ديناميكية يعززها اعتماد ممنوح لمؤسسات البنوك والأداء ولشركات تحويل الأموال.

عبداللطيف الجواهري

طبع النقود سيؤدي إلى تآكل احتياطي العملة الصعبة

وكان بنك المغرب قد أعلن قبل عامين البدء في تفعيل خدمة الدفع الإلكتروني عن طريق الهاتف النقال، وهي الخدمة التي يروم من خلالها تقليص تعامل المغاربة بالأوراق والقطع النقدية، وستمكن صاحبها من تنفيذ العديد من العمليات بشكل إلكتروني لا مادي.

وفي الوقت الذي شجع فيه عبداللطيف الجواهري، محافظ بنك المغرب، على اللجوء إلى الدفع الإلكتروني مع تقديم عدة حوافز لتشجيع التجار على استخدام الأداء عبر الهاتف المحمول، شدد على عدم اللجوء إلى طبع المزيد من النقود لتلبية حاجيات التمويل، معتبرا أن "طبع المزيد من النقود فكرة مبسطة للغاية لوضع اقتصادي مغربي معقّد، إذ سنكون أمام سيناريو استهلاك سريع لرصيد المغرب من العملة الصعبة".

ويرى خبراء في الاقتصاد الرقمي أن المغرب لديه إمكانيات واعدة في مجال الدفع الإلكتروني ورقمنة المعاملات، إذ تعتبر نسبة انتشار الهاتف النقال لديه من أعلى النسب في العالم بما يصل إلى 130 في المئة، وفق استقصاء "فيندكس" لسنة 2017.

ولتحفيز التجار والمهنيين على الانخراط في تجربة الدفع الإلكتروني اشتغل البنك المركزي على عدة مقترحات، منها تقديم حوافز ضريبية وغير ضريبية لتشجيع الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول، من بينها تطبيق تخفيض ضريبي على التجار الذين يقبلون الدفع الإلكتروني أو أي وسيلة أداء إلكترونية أخرى، ودعم التجار الصغار من حيث المعدات التكنولوجية لقبول المدفوعات الإلكترونية.

على اعتبار أن تعميم الأداء عبر الهاتف يعد تحديا حقيقيا للمؤسسات المالية المغربية، إذ أن الغالبية من الناس والتجار لا تزال تضع ثقتها في التداول النقدي كوسيلة آمنة،، فإن انخراط التجار الصغار والكبار ضروريا لنجاح هذه العملية بشكل كامل حسب خبراء، وهذا الأمر يتطلب بذل جهود توعوية لدى هذه الفئة لقبول الأداء عبر الهاتف كوسيلة للأداء والتحويل.

ووفق دراسات رسمية، يتوقع أن يهيمن الدفع الإلكتروني في أفق خمس سنوات على نحو 15 في المئة من التدفقات النقدية التي تتأتى أساسا من الأداء لدى تجار القرب والتحويلات المحلية، وأداء الفواتير وبطاقات التعبئة الهاتفية، وأداء التجار لمورديهم.

وفي هذا الصدد تم اقتراح دورات تدريبية لمساعدة التجار وتعليمهم كيفية استخدام المعدات التكنولوجية، واستفادة الأشخاص الذين يقبلون الأداء على محفظتهم الإلكترونية من الضريبة على القيمة المضافة بسعر مخفض، إلى جانب تشجيع عامة الناس والتجار على اختيار هذه الطريقة الجديدة للأداء.

قرض أوروبي للرباط لتمويل التجارة الخارجية

الرباط - وقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مع مجموعة القرض الزراعي للمغرب اتفاقية تم بموجبها منح المغرب قرضا جديدا بقيمة 20 مليون دولار يخصص لتمويل قطاع التجارة الخارجية بالمملكة الذي عانى كثيرا من تداعيات فايروس كورونا.

وسيتم استخدام هذا القرض، الذي ستستفيد منه مجموعة القرض الزراعي للمغرب التي تعد البنك الرئيسي لتمويل القطاع الزراعي بالمملكة، لإصدار ضمانات لفائدة البنوك معززة بالاعتماد ولتوفير تمويل بالعملة الصعبة للصفقات التجارية عند التصدير والاستيراد.

وأوضح بيان مشترك للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومجموعة القرض الزراعي للمغرب، أن هذا القرض التمويلي الذي جاء بموجب الاتفاقية بين المؤسستين البنكيتين، يندرج في إطار "برنامج تسهيل المبادلات التجارية" الذي يعتمده البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

وتعتبر هذه الاتفاقية الأولى التي يوقعها البنك الأوروبي مع القرض الزراعي للمغرب. ويشار إلى أن برنامج تسهيل المبادلات التجارية أطلق سنة 1999 بهدف تشجيع التجارة الدولية بين الدول التي يَستثمر فيها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وذلك في شكل ضمانات وقروض قصيرة المدى لصالح البنوك والشركات المالية.

وأدت جائحة فايروس كورونا إلى تنامي الطلب على تمويل التجارة وذلك بهدف تدعيم استيراد وتصدير المواد الأساسية.

يذكر أن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار استثمر حتى الآن حوالي 2.5 مليار يورو في المغرب في إطار 66 مشروعا.